حوار

بقلم : احمد طلعت

نستطيع ان نقول بغير تردد أن المواجهة الأمنية مع عصابات الارهاب قد انتقلت الي مرحلة (الجدية) بعد فترة طويلة كانت فيها المواجهة (مترددة) تحسب حسابا لكل خطوة ، وتشد الحبل حينا وترخيه حينا آخر وكانها كانت تحافظ علي شعرة معاوية ، وهي متوهمة ان اللين والحوار الموضوعي يمكن ان يغير من مسار الارهاب أويخفف من حدته .

فلما انتقل الارهاب الي مرحلة (الفعل) بضرب السياحة والاعتداء علي السياح الاجانب ، فهمت اجهزة الأمن ان (المخطط) لم يعد يجدي معه الحوار أوالمهادنة ..

وفهم نظام الحكم بكل وضوح ان العملية ليست عملية مطالب (اسلامية) انما هي في حقيقتها مؤامرة مخططة ومدبرة لقلب نظام الحكم والاستيلاء علي السلطة بالقوة .

ولقد لفتنا النظر مراراً الي ان غياب الديموقراطية هو المناخ الخصب لظهور التطرف وانتشاره كنتيجة للياس من التغيير الديموقراطي والشرعي ، وبالرغم من ان كل القوي الديمقراطية قد حذرت من هذه النتيجة التي وصلنا اليها ، الان نظام الحكم قد سد أذانه عن هذه النصيحة المخلصة ، وتصور خطا انها مجرد محاولة من القوي الديمقراطية للوصول الي الحكم ، اوعلي الأقل المشاركة فيه وليس الان وقت الحساب فقد انتقلنا الي مرحلة جديدة يجب ان تقف فيها كل القوي الديمقراطية في خندق واحد أمام محاولات ضرب الديمراطية والعودة بالبلاد الي نظام شمولي مهما كانت الاسماء والمسميات .

وفي هذه المرحلة - بالذات -فانه من واجب الحكومة ان تجري حوارا متصلا مع احزاب المعارضة وان تكف عن سياسة (التعالي) والانفراد بالرأي .. والانفراد باتخاذ القرار .. فان الموقف يمس الأمن القومي ، والشرعية الدستورية ، والتعددية الحزبية ، وكلها لاتقتصر علي الحزب الحاكم وحده ، وانما هي تتصل مباشرة بالاحزاب القائمة جميعها في اطار من الشرعية والتعددية الحزبية .. هكذا يفعلون في الدول الديموقراطية ..

ونحن نعلم ان من بين احزاب المعارضة من يتعاطف مع حركة التطرف الاسلامي ويشجعها - سرا أوعلانية - لكن ذلك لاينبغي ان يكون حائلا بين الحكومة وبين اجراء الحوار مع الاحزاب القائمة جميعها ، فيتحدد موقف اغلبية الاحزاب ، ويسقط القناع عن الاقلية التي تناصر الارهاب وتؤازره .

فلا يكفي ان يدعي الحزب الحاكم انه يمثل الاغلبية لكي ينفرد بالقرار في وقت تشتد فيه الخطورة ويتعاظم الخطر ، وانما يجب ايضا ان تنضم اليه بقية القوي السياسية التي تؤمن بالديموقراطية ، وتعلن عن موقفها صراحة ، فيقوي ذلك من موقف الحزب الحاكم ويضيف الي (اغلبيته) قوي جديدة ، وان كانت الآن في موقف المعارضة للحزب الحاكم في بعض ممارساته ، الا انها معه ومن ورائه في موقفه من الفوضي التي تريد اقلية ان تفرضها علي اغلبية الشعب المؤمن والمسالم . وسوف يكون الحوار بين الحزب الحاكم وبقية الاحزاب بداية حقيقية للمشاركة الايجابية في موقف يتطلب مشاركة الجميع لمواجهة خطر لن يصيب الحزب الحاكم وحده ، لكنه سوف يصيب الممارسة السياسية باكملها لو قدر له ان ينجح في مخططاته ، وان يفرض ارادته (ورؤيته) علي الجميع .

كما ان الحوار بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة حول قضية وطنية هامة مثل قضية مواجهة الارهاب هو بداية طبيعية لخروج الأغلبية الصامته عن سلبيتها ومشاركتها الفعلية في الجهد المشترك لمواجهة الأزمة بعد ان تعرف ان حريتها هي المستهدفه ، وان لقمة عيشها قد اصبحت في مهب الريح .

ان الازمة التي نواجهها مع التطرف والارهاب تصلح لأن تكون (المشروع القومي) الذي تلتف حوله كل القوي الديموقراطية ، سواء منها ما انضم الي عضوية الاحزاب القائمة ، اولئك الذين فقدوا الثقة في النظام القائم فاختاروا السلبية وعدم المشاركة . فالحزب الحاكم له جماهيره - قلت اوكثرت - واحزاب المعارضة لها ايضا جماهيرها ، والجميع مطالبون بأن يخوضوا المعركة دفاعا عن الديموقراطية ، وعن الاستقرار الاقتصادي .. بالحركة النشطة ، وبالتصدي ، وليس فقط بالتعاطف السلبي .

واذا كان الخلاف بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة يدور حول بعض التفاصيل فيما يتعلق باسلوب الحكم فان قضية الديموقراطية (ذاتها) يجب ان تكون فوق كل خلاف واول كل الاولويات

ان المعارضة تطالب بالمزيد من الديمقراطية ، لذلك فانها - من باب اولي - يجب ان تكون ضد اي محاولة لنسف الديموقراطية من اساسها ، وفرض نظام شمولي بالقوة وبالترويع ، مهما كانت الشعارات التي تستتر وراءها القلة الخارجة علي القانون .وسوف تكون (الصورة) امام العالم المتحضر اكثر اشراقا اذا كانت مواجهة الارهاب هي اجماع بين الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، حتي ولو تخلف حزب واحد عن هذا الاجماع أما الانفراد بالرأي والانفراد بالقرار فانها تحسب علي النظام ولاتحسب له ، وتعطي الانطباع بانه - هو الآخر -يمارس الشمولية علي طريقة الخاصة .

اننا ندعو لحوار موضوعي - علي اعلي مستوي - بين الحزب الحاكم وبقية الاحزاب القائمة في مصر من اجل اعلان كلمة موحدة في مواجهة الارهاب ، وكشف اولئك الذين يحتمون بالديموقراطية ليوجهوا اليها ، اشد الضربات بهدف العودة بنا الي نظام الرأي الواحد تحت مسميات جديدة .